



نشرت صفحة السفارة السعودية في الأردن، في الثاني عشر من شهر أغسطس ٢٠٢٣م، أنه قد تم تعيين السفير السعودي الحالي في الأردن (نايف بن بندر السديري) سفيراً فوق العادة، مفوضاً وغير مقيم لدى دولة فلسطين، وقنصلاً عاماً في القدس.

وقد أثار القرار العديد من التساؤلات حول: توقيتته، وأهدافه، ودلالاته السياسية، وارتباطه بما يثار في وسائل الإعلام ودوائر السياسة الأمريكية والإسرائيلية من اقترباب تطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل وموقف إسرائيل من القرار؟ وهي أسئلة افتراضية تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عليها من خلال قراءة تحليلية.

### القراءات والتحليلات السياسية المطروحة:

منذ الإعلان عن تعيين المملكة سفير لها في فلسطين وقنصلاً عاماً في القدس، تعاقبت القراءات والتحليلات السياسية - عبر وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية - لتفسيره، وبيان دلالاته وأهدافه، وتبلورت في قراءتين:

## قراءة تحليلية لتعيين السعودية سفيراً لها في فلسطين

يوسف كامل خطاب



**القراءة الأولى:** تعتبر القرار مقدمة لتطبيع العلاقات بين المملكة وإسرائيل؛ استنادًا إلى ما يصدر من تصريحات عن بعض المسؤولين والإعلاميين الأمريكيين والإسرائيليين من تصريحات وما ينشر من مقالات (**مقالة وول ستريت جورنال يوم ٩ أغسطس ٢٠٢٣م**) تشير إلى اقتراب تلك الخطوة، المدعومة أمريكياً من إدارة الرئيس بايدن، وإسرائيلياً من حكومة رئيس الوزراء نتنياهو.

وتجد هذه القراءة قبولاً وانتشاراً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي وبعض الفضائيات؛ رغم افتقارها للأدلة الواقعية والموضوعية التي تؤيدها، ومنها:

• عدم مشاركة المملكة العربية السعودية في عمليات التطبيع التي تمت عبر (اتفاقيات أبراهام) عام ٢٠٢٠م بين إسرائيل وبعض الدول الخليجية والعربية، رغم حرص الرئيس (ترامب) وصهره (كوشنر) وسعيهما الدؤوب لتحقيق تلك المشاركة، اعتماداً على ما كان بين البلدين من علاقات مميزة في عهده.

• أن المملكة لم تشر إلى ارتباط قرار تعيين السفير بتطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ بل إنها تؤكد في كل مناسبة على موقفها الثابت بأن إقامة علاقات سلمية مع إسرائيل مرهون بحل القضية الفلسطينية حللاً شاملاً وعادلاً يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الخامس من يونيو ١٩٦٧م، عاصمتها القدس الشرقية، وهو ما تضمنته (**مبادرة السلام العربية**)، المتفق عليها عربياً بالإجماع منذ العام ٢٠٠٢م.

• إعلان البيت الأبيض - يوم ٩ أغسطس ٢٠٢٣م - أنه لا يوجد إطار عمل متفق عليه للتوصل إلى اتفاق تعترف السعودية بموجبه بإسرائيل، وأنه يتعين حوض محادثات كثيرة قبل توقيع مثل هذا الاتفاق. وقد جاء هذا الإعلان بعد ساعات من نشر صحيفة «**وول ستريت جورنال**» تقريراً قالت فيه إن الولايات المتحدة والسعودية اتفقتا على الخطوط العريضة لاتفاق التطبيع مع إسرائيل.

• تصرح المتحدث باسم الأمن القومي الأمريكي (جون كيربي) بأنه «لا يزال هناك الكثير من المناقشات التي ستجرى هنا.. ليس هناك اتفاق على مجموعة من المفاوضات ولا يوجد إطار عمل متفق عليه للتوصل إلى تطبيع أو أي من الاعتبارات الأمنية الأخرى التي لدينا وأصدقائنا في المنطقة».

**القراءة الثانية:** تعتبر القرار خطوة أو حلقة في سلسلة اهتمام المملكة العربية السعودية ودعمها المتواصل لقضية فلسطين وشعبها، منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه)، مروراً بعهود أبنائه قادة المملكة المتعاقبين - سعود وفيصل وخالد وفهد وعبد الله (برحمهم الله)، وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، فما منهم من أحد إلا وكانت له جهوده المخلصة، ومساندته ودعمه السخي - سياسياً واقتصادياً وإنسانياً - للقضية والقيادة والشعب الفلسطيني؛ وهي القراءة الأكثر موضوعية وواقعية، وتؤكد هذه القراءة، بما صرح به الوزير المعين (نايف السديري) لقناة (العربية) بأن: «المملكة العربية السعودية منذ عهد المغفور له الملك عبد العزيز والقضية الفلسطينية وفلسطين وأهل فلسطين هم دائماً في منزلة عالية. أيضاً أبنائه الملوك: سعود وفيصل وخالد وفهد وعبد الله (رحمهم الله) قاموا بنفس الدور ونفس الرسالة؛ الآن وفي عهد مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو سيدي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، أصبحت القضية الفلسطينية تأخذ أبعاداً أكثر أهمية؛ وهذا التعيين يعكس هذه الأهمية».

كما تتأكد بما سبق أن صرح به وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان - خلال مشاركته في منتدى «حوار المنامة» - بأن «**إقامة دولة فلسطينية مستقلة هي السبيل الوحيد للتطبيع مع إسرائيل**»، مؤكداً أن «الأولوية بالنسبة للمملكة تكمن في دفع الإسرائيليين والفلسطينيين إلى العودة لطاولة الحوار»، مضيفاً أن «**هذا هو السبيل الوحيد لإحلال سلام مستدام في المنطقة**».

### توقيت القرار وأهميته:

صدر أمر تعيين سفير للمملكة العربية السعودية، عقب سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، كان أبرزها: تطوير العلاقات السعودية - العراقية؛ وإنهاء الخلاف بين قطر وغيرها من دول الخليج ومصر؛ وتفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية مع تركيا؛ وإبرام الاتفاق التاريخي على عودة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية؛ وإعادة سورية إلى جامعة الدول العربية... وغيرها من الإجراءات الإقليمية الهامة.

### وتعود أهمية القرار وتوقيتته إلى الاعتبارات التالية:

**الأول:** أن المملكة العربية السعودية تضطلع بدور محوري وهام في المنطقة يتناسب مع رؤيتها ونهجها السياسي، ومكانتها الإقليمية والدولية، كونها الدولة العربية المسلمة الأكثر تأثيراً في المنظومتين العربية والإسلامية.

**الثاني:** أن القرارات التي تتخذها المملكة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والإقليمية، وخصوصاً الشأن الفلسطيني، لا تتأثر بما يتم مناقشته في البيت الأبيض أو الكنيست الإسرائيلي.

**الثالث:** أن انتهاج المملكة لسياسة تصفير المشاكل، وتهيئة البيئة الإقليمية للمشاريع التنموية، التي تعود على شعوب المنطقة بالخير والنماء، لا تعني تضييع الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني، أو التغافل عن العقبات والتحديات والقفز عليها، بل العمل على حلها وإزالتها بتوطيد السلام القائم على العدل، كأساس لأمن المنطقة واستقرارها.

### أهداف القرار:

تسعى المملكة من خلال القرار إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

١. تجسيد رغبة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في «**تعزيز العلاقات مع الأشقاء في دولة فلسطين... وإعطائها دفعة ذات طابع رسمي في كافة المجالات**»، وفقاً لما صرح به السفير (نايف السديري) للقنوات الفضائية عشية قرار تعينه.

٢. التأكيد على موقف المملكة الثابت بأنه لا سلام مع إسرائيل من دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وهو الموقف الذي صرح به وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، في مقابلة افتراضية على هامش قمة (زعماء مجموعة العشرين): إن «**الرياض تؤيد التطبيع الكامل مع إسرائيل بشرط ضمان حقوق الفلسطينيين**».

٣. تبديد قلق الفلسطينيين من انضمام المملكة العربية السعودية إلى مسيرة التطبيع مع إسرائيل دون تحقيق آمالهم ومطالبهم العادلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ما يعني إضعاف موقفهم وتقويض آمالهم، التي تعد

المملكة - بموقفها المؤيد والداعم لها - السند الأقوى، عربياً وإسلامياً.

٤. المحافظة على الهوية الدينية لمدينة القدس الشرقية، وبيان موقف المملكة تجاه ما تقوم به إسرائيل فيها من مخالفات واعتداءات، وما تمارسه من جرائم الحفر تحت المسجد الأقصى، بحثاً عن الهيكل المزعوم. ويتضح هذا الهدف من شغل السفير السعودي منصب القنصل العام في مدينة القدس، إضافة لمنصبه كسفير في فلسطين والأردن؛ خصوصاً وأن السفارة السعودية في عمان بالأردن تتولى ملف الأراضي الفلسطينية.

وتعود محافظة المملكة العربية السعودية على المقدسات الإسلامية في فلسطين ضد محاولات الصهاينة لتهديدها، إلى عهد الملك سعود، الذي تكفل بدفع (١٨٠,٠٠٠) دينار أردني من إجمالي (٤٢٠,٠٠٠) دينار، وهو المبلغ الذي قدرته لجنة فنية من علماء الآثار والمهندسين والخبراء لترميم ما أصاب المسجد الأقصى وقبة الصخرة من خراب وتلف في أعقاب حرب عام ١٩٤٨م. كما تكفلت الملكة - في عهد الملك فهد - بترميم الآثار والمعالم الحضارية السلمية التاريخية في مدينة القدس الشريف، وتزويد المسجد الأقصى بفرش أرضيته بالسجاد الفاخر، وتوفير كل ما يحتاج إليه من مستلزمات.

٥. ترسيخ الاعتراف بدولة فلسطين وتفعيل القرارات الدولية بشأنها، ودعم السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقهم المشروعة. وهو موقف ثابت للمملكة العربية السعودية، حيث بادرت إلى الاعتراف بدولة فلسطين، عندما أعلن عنها - في المؤتمر الوطني الفلسطيني الخامس الذي عقد في الجزائر في ١٥ / ١ / ١٩٨١م. وفي عام ١٩٨٩م، تم افتتاح السفارة الفلسطينية في السعودية، وأسهمت المملكة حينها في استقطاب الاعتراف بالدولة الفلسطينية من بعض دول العالم، عبر علاقاتها الدبلوماسية وأنشطتها السياسية في تلك الدول.

٦. جمع الصف العربي لدعم القضية والسلطة والشعب الفلسطيني، حيث يعد اتخاذ المملكة لتلك الخطوة نموذجاً للعديد من الدول العربية بشأن التحرك في اتجاه المواقف العملية التي تسهم في حل القضية الفلسطينية والحفاظ على الهوية العربية لمدينة القدس ضد المحاولات الإسرائيلية المتعاقبة والمتسارعة لتغيير هويتها لاتخاذها عاصمة أبدية لإسرائيل.



٧. التزام المملكة بالنهج الذي تسير عليه في معالجة التحديات الإقليمية، سعياً إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزيز فرص التنمية المستدامة لدولها، وهو ما يصعب تحقيقه في ظل استمرار الصراع وعدم الوصول إلى تسوية سلمية عادلة.

٨. يعد «هذا الموقف رفضاً - عملياً - لما أعلنه سابقاً رئيس الولايات المتحدة السابق الرئيس (ترامب)، في إشارة لاعتراف الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧م بالقدس عاصمة لإسرائيل»؛ وفق لما صرح به السفير الفلسطيني لدى الرياض (بسام الأغا)، في تعليقه على تعيين السديري سفيراً لدى الدولة الفلسطينية.

### الموقف الفلسطيني من القرار:

رحبت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، بقرار المملكة العربية السعودية، وقالت الوزارة - في بيان لها -: «نرحب بقرار العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، تعيين السفير نايف السديري سفيراً مفوضاً وفوق العادة غير مقيم لدى فلسطين». وأضافت: أن «توقيت القرار يعكس اهتمام المملكة العربية السعودية الشقيقة بالقضية الفلسطينية، باعتبارها إحدى الأسس التي تعتمد عليها سياسة المملكة الخارجية عربياً وإسلامياً ودولياً، وامتداداً لمواقف المملكة التاريخية والأخوية الداعمة للقضية الفلسطينية وحقوق شعبنا». وأكدت الوزارة «استعدادها للتعاون الكامل مع السفير السديري، لتسهيل قيامه بمهامه الجديدة، من أجل رفعة شأن العرب والمسلمين، وتطوير وتعزيز العلاقات الثنائية المميزة بين المملكة ودولة فلسطين».

وأكد مستشار الرئاسة الفلسطينية للشؤون الدبلوماسية (مجدي الخالدي) أهمية الخطوة في تعزيز العلاقات القوية والمتينة التي تربط البلدين والشعبين، وذلك عقب تسلمه «نسخة من أوراق اعتماد السديري سفيراً مفوضاً وفوق العادة للملك سلمان لدى دولة فلسطين، وقنصلاً عاماً للمملكة في القدس».

وقال الخالدي أن الخطوة ستسهم في تطوير العلاقات بمختلف المجالات التي تخدم البلدين والشعبين، مؤكداً «مواقف السعودية الثابتة تجاه الشعب الفلسطيني، وإسنادها الدائم للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية كافة».

### الموقف الإسرائيلي من القرار:

أثار تعيين المملكة العربية السعودية سفيراً وقنصلاً غير مقيم لدى السلطة الفلسطينية، انزعاج الدوائر السياسية في إسرائيل، التي كانت تعول على أن الوساطة الأميركية لتطبيع العلاقات مع المملكة، ستتم دون التزام أو تسديد استحقاقات تذكر لهذا التطبيع، بما فيها وضع الفلسطينيين والسعي إلى حل قضيتهم حلاً عادلاً.

وقد عبرت إسرائيل عن انزعاجها من تعيين السفير السعودي عبر وزير خارجيتها (إيلي كوهين)، الذي أبرز - من خلال حديث صحفي - موقف بلاده من القرار في عدة نقاط: الأولى: رفض إسرائيل لأية بعثة دبلوماسية سعودية لدى السلطة الفلسطينية، وهو ما تم إعلانه عبر حديث صحفي قال فيه: «هم لا يحتاجون إلى طلب إذننا. لم يتشاوروا معنا وليسوا بحاجة إلى ذلك. لكننا لن نسمح بافتتاح أي بعثة دبلوماسية على الإطلاق».

الثانية: الترويج إلى أن القرار قد صدر من أجل الضغط على إسرائيل لتعجل خطواتها نحو التطبيع مع المملكة! حيث قال (إيلي كوهين) في حديثه المشار إليه آنفاً: إن «القرار جاء مدفوعاً بإحراز تقدم في مفاوضات التطبيع بين إسرائيل والسعودية. يريد السعوديون التوضيح للفلسطينيين أنهم لم ينسوهم، لكننا لا نسمح للدول بفتح قنصليات. هذا يتعارض مع مواقفنا».

الثالثة: إثارة المخاوف لدى القيادة والشعب الإسرائيليين من أن تحذو دول أخرى حذو تلك الخطوة بما فيها دول عربية وقعت اتفاقيات سلام مع الدولة العبرية.

الرابعة: التشديد على فصل القضية الفلسطينية عن أي مشروع للسلام مع إسرائيل؛ وهو ما يتضح من قول (كوهين): «القضية الفلسطينية ليست الموضوع الرئيس للنقاش»، مؤكداً ذلك بالقول: «تحت قيادة الليكود ورئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو)، أبرمنا اتفاقيات السلام السابقة «اتفاقيات إبراهيم»، وأثبتنا أن الفلسطينيين ليسوا عقبة في طريق السلام. ليس هذا ما سيمنع التوصل إلى اتفاق».

الخامسة: التأكيد على أن ثمن التطبيع مع إسرائيل، هو ما سوف يتم تحقيقه للولايات المتحدة - الرعاية للتطبيع - من مكاسب سياسية؛ فضلاً عما ستجنه الدول المطبوعة من مصالح أمنية واقتصادية وتجارية؛ فقد نقلت صحيفة (معاريف) الإسرائيلية، عن الوزير (كوهين)، قوله: «لولايات المتحدة مصلحة في الترويج لاتفاقية سلام بين السعودية

وإسرائيل، لأنها ستسهم في الاستقرار الإقليمي، وخفض أسعار الطاقة، وستكون إنجازاً مهماً للرئيس بايدن قبل الانتخابات».

وأضاف: «كما أن للسعودية مصلحة في مثل هذا الاتفاقية، بما لا يقل عن إسرائيل، لأنها ستساعد في التعامل مع تهديدها الرئيسي (إيران)، وستفتح الباب أمام إمكانيات جديدة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين إسرائيل والسعودية».

واستدل (كوهين) على ما يروجه من أفكار عن مكاسب التطبيع مع بلاده، بقوله: «اتفاقيات إبراهيم - التي أدت إلى ازدهار العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، كما يعكس في اتفاقية التجارة والسياحة والاستثمار - تشهد على الإمكانيات الهائلة الكامنة في الاتفاقية بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، التي هي زعيمة العالم الإسلامي».

وليس بخاف أن ثمن التطبيع الذي، لا تسأم القيادات الإسرائيلية من ترديده، هو أحد المغالطات الكبرى التي تسوق به إسرائيل لصفقات التطبيع، حيث لا تقل الدول العربية التي طبعت مع إسرائيل، أو التي تسعى إسرائيل إلى التطبيع معها لم تكن قبل تطبيعها أقل قدرة اقتصادية وتكنولوجية منها، بل ربما كان العكس هو الصحيح، وأن إسرائيل كانت المستفيد الأول والأكبر.

السادسة: تهرب إسرائيل من استحقاقات السلام، والمحافظة على ما حصلت عليه من مكاسب أمريكية على مدى العقود الماضية بدعوى تهديد أمنها من الدول العربية المحيطة بها والمعادية لها، والتي حصلت بموجبها على المساعدات التكنولوجية والنووية والعسكرية والاقتصادية السخية، لتصبح الدولة الأبرز تقدماً والأقوى تسليحاً والأكثر تأييداً من الإدارات الأمريكية والغربية المتعاقبة، ما مكنها من الاستمرار في احتلال أراضي الغير بالقوة ومخالفة المواثيق والأعراف الدولية، والضرب بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة عرض الحائط.

وانطلاقاً من هذا التمييز التاريخي لإسرائيل على دول المنطقة، ترفض القيادات الإسرائيلية المتطرفة أن تتعاون الولايات المتحدة علمياً وتكنولوجياً ونوويًا مع أي من دول المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية، حتى لو كان ذلك مقابلًا للتطبيع مع إسرائيل، فقد حذر زعيم المعارضة الإسرائيلية (بائير لابيد) مما وصفه بسباق تسلح نووي في

منطقة الشرق الأوسط، تعليقاً على تقارير إسرائيلية تفيد باشتراط السعودية إقامة محطة مدنية للطاقة النووية، لتطبيع العلاقات مع تل أبيب.

وقال (لابيد): «مشكلة الاتفاق مع السعودية أن جزءاً منه يسمح بتخصيب اليورانيوم على التراب السعودي، ولا يمكن لإسرائيل الموافقة على ذلك بأي حال من الأحوال». وأضاف «ماذا سنفعل إذا قال السعوديون بعد عامين إنهم لم يعودوا يريدون الإشراف (الدولى على البرنامج النووي)؟ أنا أؤيد بشدة التوصل إلى اتفاق مع السعودية، لقد تحركت بشأنه واتخذت الخطوات الأولى. سأدعم أي اتفاق مع السعودية لا يشمل تخصيب اليورانيوم».

### الاستنتاجات:

نصل، مما تم عرضه في هذه الورقة، إلى بعض النتائج التي نلخصها فيما يلي:

١. أن تعيين المملكة العربية السعودية سفيراً لها في فلسطين مع تكليفه بأن يكون قنصلاً في القدس، عكس ما تتميز به سياسة المملكة الخارجية من تأييد ودعم للقضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية؛ وهو مرتكز رئيس من مرتكزات السياسة الخارجية السعودية.

٢. يعد القرار تويجاً للدعم والمساندة - السياسية والدبلوماسية - فضلاً عن الدعم والمساندة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، التي قدمتها المملكة العربية السعودية - ومازالت تقدمها - قيادة وشعباً، للقضية والقيادة والشعب الفلسطيني؛ عبر الدعم المباشر الذي قدمته المملكة للسلطة الفلسطينية، والذي بلغ ٢٩ مليار ريال، والدعم غير المباشر لنظمة شؤون اللاجئين في فلسطين (الأونروا)، والذي بلغ ٤ مليارات ريال.

٣. أظهر القرار حرص إسرائيل على التغلّب من دفع استحقاقات السلام، عبر تعقيد سبل حل القضية الفلسطينية من خلال رفضها لحل الدولتين وإصرارها تهويد القدس باعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل، وهو ما يسهم في استمرار الصراع، وتهديد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

٤. واجهت إسرائيل قرار تعيين السفير برفض أية بعثة سعودية لدى السلطة الفلسطينية، ووضعت العديد من العقبات في طريق تنفيذه، لما يوفره للدولة والسلطة

## الخاتمة:

ونختم الورقة بالأمل في أن تحقق الخطوة السعودية أهدافها، رغم ما يواجهها من عقبات كبرى كالاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة والانقسام بين السلطة الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية حماس؛ واعتبار إسرائيل القدس عاصمتها الأبدية غير القابلة للتقسيم، ومنعها للنشاط الدبلوماسي الفلسطيني في المدينة؛ رغم عدم الاعتراف الدولي بذلك؛ وإصرارها على الحصول على السلام بلا ثمن، بل والاحتفاظ بما كانت تحصل عليه من مكاسب وامتيازات أمريكية وأوروبية بحجة تعرضها للتهديد من الدول العربية، التي حرمت ومازالت من المعاملة بالمثل، حتى تظل إسرائيل الأقوى عسكريًا وتقنيًا واقتصاديًا بين دول المنطقة، فضلًا عن كونها الدولة النووية الوحيدة فيها.

الفلسطينية من اعتراف (عملي) تؤكد به المملكة اعترافها السابق بالدولة الفلسطينية وقبولها بافتتاح سفارة لها في المملكة منذ أكثر من ثلاثة عقود، ولأن القرار يؤكد عروبة القدس واعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية حيث يعد السفير السعودي قنصلًا للمملكة في القدس.

0. قابلت السلطة الفلسطينية القرار بالحفاوة والترحاب، خصوصًا وأنه أزال مخاوفها من أن يتم التطبيع بين المملكة وإسرائيل دون الوصول إلى حل قضيتهم، تأثرًا بما كانت تروج له القيادة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة عبر رئيس الوزراء (بنيامين نتياهو) بأن التطبيع مع المملكة على وشك التنفيذ، دونما اهتمام بحصول الفلسطينيين على حقوقهم في إقامة دولتهم المستقلة.

6. أوضح القرار أن نهج المملكة السياسي في تصفير المشاكل وإنهاء الخلافات وإقامة العلاقات بين دول المنطقة على اسس اقتصادية وتنموية لا يعني تضييع الحقوق أو القفز فوق المشاكل وتجاهلها؛ بل يعني الحرص على حلها حلًا عادلًا يحقق الأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها.

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center  
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع

